مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد 10العدد01 – جوان 2023

OEB Univ. Publish. Co.

النخبة والديمقراطية ..قراءة في المفاهيم والابعاد

Elite and democracy.. a Reading of concepts and dimensions

د.بديس بوشامة* جامعة أم البواقي
Bouchama.badis@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم:17-1-2023 تاريخ التقييم: 3-2-2023تاريخ القبول:27-5-2023

الملخص

ارتبط مفهوم الديمقراطية في الادبيات السوسيولوجية والسياسية بحكم الاغلبية او حكم الشعب، بينما يشير مفهوم النخبة (الحاكمة) الى مجموعة الافراد ذوي الخصائص والسمات والقدرات الخاصة المرتبطة بدرجة عالية من القدرة على الهيمنة والنفوذ في سياق المسألة السياسية المرتبطة بممارسة السلطة واساليب الوصول اليها ؛ حيث جاءت هذه الورقة البحثية في محاولة لتسليط الضوء على بعض من الابعاد النظرية المرتبطة بإشكالية المفهوم لاسيما م خلال قراءة الخصائص المرتبطة بثنائية(أغلبية – اقلية) ومدى توافق فكرة الديمقراطية مع نظرية النخبة، وذلك من خلال رصد بعض من القراءات السوسيولوجية والسياسية النظرية الحديثة المواكبة لتطور المفهوم

الكلمات المفتاحية: نخبة، ديمقراطية، سلطة، سياسية، ممارسة الحكم .

Résumé

The concept of democracy in the sociological and political literature has been linked to the majority rule or rule by the people, while the concept of the (ruling) elite refers to a group of individuals with special characteristics, features and capabilities associated with a high degree of ability to dominate and influence .In the context of the political matter related to the practice of power and its arrival methods; this research paper came in as an attempt to shed the light on some of the theoretical dimensions associated with the problematic of the concept, especially by reading the characteristics associated with the binary (majority - minority) and the extent to which the idea of democracy is compatible with the theory of the elite, by monitoring some of the modern sociological and political theoretical readings that keep pace with the development of the concept.

Keywords: Elite, Democracy, Political power, Governance practice

* Auteur correspondant .. **Bouchama.badis@univ-oeb.dz**

مقدمة :

كثيرا ما يثير الارتباط بين النخبة و الديمقراطية اشكاليات تتعلق أساسا بصعوبة قراءة المفاهيم وابعادها المعرفية على خلفية السياق الاجتماعي والسياسي والايديولوجي الذي تظهر فيه ؛ وفي طبيعة تشكل النخبة وأساليب امتلاكها للسلطة وطرق وصولها لممارسة الحكم عبر أليات ديمقراطية تختارها وتزكيها الاغلبية (الشعب) حيث جاءت هذه الدراسة في محاولة لقراءة نظرية لمفهوم النخبة والديمقراطية ولفت النظر للتعارض بين المفهومين؛ فمفهوم النخبة يشير دائما الى تلك (الاقلية) التي تتمتع بخصائص تمنحها القوة السياسية والسيطرة والنفود في المجتمع، بينما يشير مفهوم الديمقراطية لنظام الحكم الذي تكون فيه السلطة بيد الشعب (الاغلبية) اي تمتع المجتمع بحق السيادة الكاملة عن طريق التصويت والانتخاب .

وهذا ما يثير اشكالية مفادها من يملك السلطة السياسية لممارسة الحكم في الواقع ؟

فمحاولة تفكيك ثنائية (أقلية – أغلبية) في ضوء المقاربات السوسيولوجية لمفهوم النخبة والديمقراطية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي ، قد تكون كفيلة بتسليط الضوء على الابعاد المتعلقة بطبيعة السلطة السياسية ونظام ممارسة الحكم ، وهذا ما تصبوا هذه الدراسة النظرية للوصول اليه .

في مفهوم النخبة:

ورّد مصطلح نخبة في" لسان العرب" كما يلي: نخب أو انتخب الشيء، اختارهُ والنخبة ما اختارهُ منهُ، ونخبة القوم ونخبتهُم خيارهُم .

ويقال نخبة القوم (بضم النون وفتح الخاء) ويقال نخبة (تسكين الخاء) ويقال جاء في نخبة أصحابه أي خيارهُم، والنخبة هم المنتخبون من الناس والمنتقدون(ابن منظور.1996،ص73)

ويقال كلمة نخبة في اللغة الفرنسية (élite) ويعني الأفضل أو المختار من المجموع.

أما المقابل الإنجليزي لكلمة نخبة (élite) فيعني أكثر الجماعات قوة وغنى أو الأفراد الموهوبين كما يعني أيضا أفضل الأفراد والتنظيمات في نوعهم (ابراش.1996،ص121)

كما تعرف النخبة في" قاموس علم الاجتماع " كما يلي : مجموعة صغيرة في مجتمع ما وفي ظرف تاريخي معين تحمل هذا الاسم نظرًا لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون(JOSEPH.1983,p120) ويأتي مفهوم النخبة عادة تحت مفهوم " الصفوة " والصفوة بمعناها العام تعني مجموعة الأشخاص الذين يحتلون مركزا مرموقا في المجتمع. كما تدل على المجموعة التي اكتسبت شهرة في مجال معين، و تستعمل على وجه الخصوص للإشارة إلى الأقليات الحاكمة أو إلى الفئات التي يختار منها أفراد هذه الطبقة (مدكور.1979، ص944) ولقد استخدم مصطلح النخبة في بداية ظهوره في القرن السابع عشر لوصف البضائع والسلع ذات المستوى المرتفع الجودة، ثم استخدم في مرحلة لاحقة للإشارة إلى الجماعات ذات المستوى المتميز والمرتفع في السلم الاجتماعي مثل كبار العسكريين وذوي الأصول النبيلة(ابراش.1996،ص123) كما يستعمل المصطلح بشكل عام لوصف جماعة من الأفراد معروفة

اجتماعيا ولها خصائص وسمات ذات قيمة معينة كالقدرة العقلية أو الوضع الإداري المرموق، أو القوة العسكرية، وهي خصائص ترتبط بدرجة عالية من الهيمنة والنفوذ.

وطبقا لقاموس أكسفورد oxford : فإن أقدم استخدام معروف في اللغة الإنجليزية لكلمة نخبة (صفوة) كانت في سنة 1832 فيما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية (أكرام. 1991، ص15) في حين أن المصطلح لم يستخدم استخدامًا واسعًا في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وفي ثلاثينات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه الخصوص، وذلك حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة (بوتومور.1988،ص23) ويشير مفهوم النخبة (الصفوة) بمعناه العام إلى أكثر شرائح المجتمع هيبة وتأثيرًا أو على شريحة في أي من ميادين التنافس ؛ وتتألف النخبة عادة من الأفراد البارزين الذي يعدون بالقياس إلى غيرهم قادة في مجال بذاته، كالنخبة السياسية، والنخبة الفنية، والنخبة العلمية والنخبة الدينية؛ والذين من شأنهم مباشرة نوعا من النفوذ المؤثر في تشكيل قيم واتجاهات القطاعات التي يمثلونها في المجتمع، فالنخبة في جوهرها جماعة أو فئة قوامها قلة من أفراد المجتمع تؤثر وتتحكم في كل أو بعض قطاعاته بناءا على ما تتحلى به من مزايا معترف بها اجتماعيا (الزيات. 2003، ص239.) فالنخبة هي أي جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيًا ولها خصائص وسمات ذات قيمة مُعينة، كالقدرة العقلية أو الوضع الإداري المرموق أو القوة السياسية وهي خصائص ترتبط بدرجة عالية من الهيمنة والنفوذ.

ومن جهة أخرى يعرفها " جي.روشيه "(G.ROCHE) كما يلي:
النخبة تضم أشخاص وجماعات والذين بواسطة القوة التي يمتلكونها، أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أم بالأفكار والإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارًا لهم (السويدي.1999.ص63)

ويتفق علماء الاجتماع على أن دراسة النخبة (élite) تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي، فدراسة النخبة تمكننا من إلقاء نظرة شاملة على النظم السياسية والسلوك السياسي، والقوة السياسية والإيديولوجية السياسية ؛ فتمثل دراسة النخبة تحليلا لذلك المنظور الهام الذي يعالج العلاقة بين السياسية والمجتمع، والفكرة الرئيسية التي تنهض عليها نظرية النخبة هي فكرة تركز القوة دائما في أيدي أقلية، وهذه ظاهرة عامة في كافة المجتمعات بغض النظر عن طبيعة المجتمع (محمدعلي.1996،ص87) حيث يؤكد عدد غير قليل من علماء الاجتماع والسياسة، أنه ليس هناك مسألة أكثر إلحاحًا في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث من تلك التي تناولت النخبة، فالنظرة المتفحصة تتيحُ للباحث في علوم السياسة والاجتماع السياسي فرصة تحديد الجماعة التي استطاعت او تستطيع أن تصل الى مواقع القوة في المجتمع في شتى الأزمنة والأمكنة، ونعني بمواقع القوة هنا، تلك المواقع التي يستطيع بعض الأفراد من خلالها السيطرة على المجتمع واتخاذ القرارات المحددة للاتجاهات التي تتخذها أنشطة الحياة في مختلف المجالات؛ وبالرغم من مرور أزيد من

نصف قرن على ظهور نظرية النخبة كأحد أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، فإن كثيرًا من اللُبس والغموض مازال يصاحب نظرية النخبة ويوقع المتعامل معها في لُبس وحيرة خصوصا من جهة علاقتها بكل من الأوليجاركية و الديمقراطية ومن جهة آليات اختيار وعمل من يأخذون صفة النخبة، وكذلك العلاقة القائمة أو المفترضة ما بين النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية(ابراش.1996،ص131)

ومن جهته يرى " بوتومور " في كتابه " النخبة والمجتمع " ثلاث فئات أو مراتب من النخبة وهي :

1- النخبة (élite) : وهي معروفة وظيفيا كجماعات مهنية تتمتع بمكانة عالية في المجتمع وهي " عامة "

أ- الطبقة السياسية (classe politique) : وتشمل كافة الجماعات التي تُمارس القوة السياسية والنفوذ، وهم الذين ينخرطون في صراع من أجل القيادة السياسية " الأقل عمومية "

ب – النخبة السياسية (élite politique) : وهي جماعة صغيرة داخل الطبقة السياسية تتكون من الأفراد الذين يمارسون السياسة في أي وقت (الشريفي. 2010،ص151)

وعلاوة على اعتبارها تمثل أحد أهم المباحث في علم الاجتماع السياسي، تقدم دراسة النخبة تحليلا لذلك المنظور الهام الذي يعالج العلاقة بين السياسة والمجتمع، فالفكرة الرئيسية التي تنهض عليها نظرية النخبة هي فكرة تركز القوة دائما في أيدي أقلية، وهذه ظاهرة عامة في كافة المجتمعات بغض النظر عن طبيعة المجتمع .

فإذا تساءلنا : عن من هم أولئك الذي يضعون القرارات الحاسمة في المجتمع ؟

ومن هم الذين يحدّدون معايير الخطأ والصواب في الحياة الاجتماعية؟

ومن الذين يكتبون القانون ويفسرون مواده وقواعده ؟

ومن أولئك الذين يتحكمون في الموارد الرئيسية للمجتمع ؟

"باريتو" ومباراة الحياة ..

يعتبر كتاب العالم الإيطالي الكبير" فلفريدو باريتو" (V.PARETO 1848-1923) " العقل والمجتمع " the mind and society " بداية التنظير للنخبة وتوظيفها في الدراسات السياسية. ولقد تأثرت مقاربة " باريتو " لنظرية النخبة بعاملين : الأول ؛ خلفيته كعالم اجتماع أكد في دراسته على الطابع العلمي (الامبريقي) للبحث الاجتماعي وضرورة استخدام المنهج التجريبي ؛ يقول " باريتو " في كتابه (المقدمة) دفاعًا عن الطابع العلمي الامبريقي: " أن ما ينجينا من الوقوع في هذه الفجوات غير العلمية، هو أن يستخدم علم الاجتماع المنهج التجريبي المنطقي والذي يعتمد أساسا على الملاحظة والاستنتاج المنطقي وفقا لقواعد الاستقراء، فالعالم التجريبي (القابل للملاحظة) يتكون من ظواهر وعلاقات من الممكن إدراكها بالحواس، وعادة ما يتيسر إخضاعها للقياس(تماتشيف.1983،ص239) والعامل الثاني تصنيفه كعالم اجتماع غلبت عليه التحليلات النفسية حيث أولى أهمية كبرى لما سماها بالعواطف من جهة والرواسب والمشتقات من جهة أخرى، كعناصر فعالة في حفظ توازن النسق الاجتماعي، فكان بذلك " باريتو " أول من استخدم مفهوم النخبة في دراسة طبيعة الجماعات الحاكمة والأسس التي تستند إليها في الحكم والأسلوب الذي تتغير به هذه

الجماعات وتتبدل(زايد.2007 ،ص60) وكان أيضا أول من أدخل مفهوم النخبة في الدراسات السوسيولوجية الحديثة حيث يقول: " تتكون النخبة من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعا من الاستعدادات العالية في ميدانهم أوفي ميادين أنشطة أخرى أي أولئك الذين لهم صفات خاصة، ويدخل في نطاق النخبة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية يحقق نجاحا بارزا بالنسبة لبقية الناس الآخرين, فالنخبة بالنسبة إليه تتكون من أعضاء متفوقين في المجتمع لهم صفات رفيعة تمنحهم القوة والسلطة(السويدي.1990،ص63) وجاءت نظرية النخبة ومقولاتها عند " باريتو " في سياق تحليله للنسق الاجتماعي بصورة عامة، وبحثه عن العوامل التي تساهم في توازن هذا النسق بصورة خاصة؛ فالمجتمع في نظر " باريتو " يمثل نسقا في حالة توازن ؛ وهذا يعني أنه توجد بداخل كل مجتمع قوى تعمل على تدعيم الصورة أو (الشكل) التي حققها المجتمع واستقر عليها دون أن تتعرض لتغييرات، ويتميز التوازن في هذه الحالة بأنه توازن دينامي, ويترتب عن ذلك نتيجة هامة مؤداها أنه إذا خضع النسق الاجتماعي لضغط تمارسه قوى خارجية ليست بالغة الشدة فإن قوى النسق الداخلية سوف تدفع المجتمع إلى استعادة التوازن، وتعمل بدورها على إرجاع المجتمع إلى وضعه المستقر(تماتشيف.1983،ص241) فيحافظ بذلك النسق الاجتماعي على توازنه من خلال قوى النسق الداخلية التي تتشكل من العواطف التي هي بمثابة غرائز وميول إنسانية وفطرية، ومن هذه العواطف عاطفة الثورة وغريزة التكامل، إلا أن بعض العواطف تدفع الأفراد إلى تبرير أفعالهم عن طريق نظرية غير منطقية يضن أصحابها أنها منطقية وهذه التبريرات النظرية بعضها عميق ودائم وهي الرواسب وبعضها سطحي ومتغير وهي المشتقات، والرواسب ترتبط ارتباطا وثيقا بالعواطف أكثر من المشتقات.

والطريقة السوسيولوجية عند" باريتو" قوامها تحليل الافعال البشرية التي يرويها تاريخ الماضي والحاضر، ومن خلال يمكن تميز قسط كل راسب وقسط كل اشتقاق ،علما أن الرواسب بطيئة (تشكل بصفة ما الطبيعة البشرية) بينما تقدم الثانية اشكالا متنوعة جدا وهي أسرع في التغير بالنظر الى الظروف (دوران وفايل.2019،ص52) ويبقى الهدف عند "باريتو "هو التمييز بين السلوك المنطقي والسلوك غير المنطقي من جهة، والفعل الإنساني والتفسير العقلي لهذا الفعل من جهة أخرى؛ ففهم الفعل الاجتماعي لا يكون إلا بالبحث عن العواطف العميقة الدافعة له وليس التبريرات التي يعطيها الفاعل لفعله(ابراش.1996،ص131) فالرواسب والمشتقات تتجمع في نمطين للفعل الاجتماعي، الفعل المنطقي والفعل غير المنطقي ؛ فالفعل المنطقي عند " باريتو " هو نمط مثالي غير موجود في الواقع، فأفعال الناس لا تتحكم فيها النظريات العلمية التي تحكم الفعل المنطقي، أنها تتأثر بمشاعر الناس ورغباتهم ومصالحهم وأيديولوجياتهم، ولذلك فإنها تتأتى كأفعال غير منطقية، والرواسب هي المرآة العاكسة للعواطف والمشاعر، فالرواسب تشير إلى الدوافع والمشاعر المستقرة التي تحدد الأفعال غير المنطقية. أما المشتقات فهي جوانب متغيرة تشير إلى مجموعة الأساليب التي يبرر بها البشر أفعالهم ويشرحونها، فالرواسب أكثر ثباتا وهي الأساس الذي تنهض عليه الأفعال الاجتماعية، أما المشتقات فهي الأساليب التي تضفي على هذه الأفعال تبريرًا وشرعية ومن هنا فهي تتغير بتغير الظروف؛ فالرواسب والمشتقات تتجمع في نمطين للفعل الاجتماعي، الفعل المنطقي والفعل غير المنطقي ؛ فالفعل

المنطقي عند " باريتو " هو نمط مثالي غير موجود في الواقع، فأفعال الناس لا تتحكم فيها النظريات العلمية التي تحكم الفعل المنطقي، أنها تتأثر بمشاعر الناس ورغباتهم ومصالحهم وأيديولوجياتهم، ولذلك فإنها تتأتى كأفعال غير منطقية والرواسب هي المرآة العاكسة للعواطف والمشاعر، فالرواسب تشير إلى الدوافع والمشاعر المستقرة التي تحدد الأفعال غير المنطقية. أما المشتقات فهي جوانب متغيرة تشير إلى مجموعة الأساليب التي يبرر بها البشر أفعالهم ويشرحونها، فالرواسب أكثر ثباتا وهي الأساس الذي تنهض عليه الأفعال الاجتماعية، أما المشتقات فهي الأساليب التي تضفي على هذه الأفعال تبريرًا وشرعية ومن هنا فهي تتغير بتغير الظروف(زايد.2007 ،ص61) ويؤكد " باريتو " على حقيقة أن الرواسب ليست موزعة بين البشر بشكل عادل فهناك تباين بين الأفراد في القدرات والمواهب والاستعدادات ومن هنا قسم المجتمع إلى فئتين اعتمادًا على المواهب والقدرات التي تميز البعض عن البعض الآخر، وهذا التقسيم الأولي هو تقسيم اجتماعي واسع يقوم على أساس طبيعي يشكل ظاهرة اجتماعية قديمة قدم وجود المجتمعات البشرية، وهي تعكس بذلك واقع التباين بين البشر، فتبرز النخبة بواسطة قيمها ومواهبها الطبيعية، وهي تضم العدد القليل من الأفراد كل في نطاق عمله، ممن نجحوا في حياتهم وتوصلوا إلى درجات عليا؛ وحتى يقرب " باريتو " الصورة إلى الأذهان يفترض إجراء مباراة بين أفراد المجتمع كل في مجال نشاطه، مثلا مباراة بين المهندسين وبعضهم البعض والفلاحين وبعضهم البعض والأطباء والسياسيين...الخ ثم إعطاء نقاط للمتفوقين ويشرح فكرته فيقول : " لنفترض أن كل فرع من فروع النشاط الإنساني أعطى (دليلا) يشكل مقياسًا لقدرته بطريقة مشابهة لاستعمال الدرجات في المدارس في الامتحانات المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة، فيعطي أفضل نوع من المحامين مثلا درجة (10) بينما يعطي نوع آخر وهو ذلك الذي لم يستطع أن يجد له زبونا درجة (1) ونترك درجة الصفر(0) لمن هو بالفعل غبي وأبله، ويعطى للرجل الذي استطاع أن يجمع الملايين بطريقة شريفة أو غير شريفة درجة (10) بينما يحصل ذلك الذي جمع الآلاف درجة (6) والذي استطاع بجهد أن يبقى خارج المأوي المخصصة لإعالة الفقراء ينال درجة (1) وتبقى درجة الصفر(0) لهؤلاء الذين ينتهون إلى هذه المأوي (COENEN.2004,p19) فلنقم الآن (طبقة) من هؤلاء الذين ينالون أعلى الدرجات كل في مجال نشاطه ولنطلق على هذه الطبقة اسم النخبة ؛ فأي مجتمع لابد وأن ينقسم بالضرورة إلى شريحتين مفاضلتين من الأفراد :

1- شريحة عليا: تستغرق أولئك الذين يتمتعون بكافة الملكات والمواهب الفطرية (الرواسب) المؤهلة للتفوق والتميز في مختلف المجالات ويشكلون في مجملهم نخبة المجتمع، وليست هذه النخبة كيانا واحدا وعلى درجة كبيرة من الاتساق والتجانس، بل أنها تنقسم بالضرورة إلى قسمين رئيسيين:

أ- النخبة الحاكمة : وتشمل جميع من يمارسون السلطة السياسية على نحو مباشر أو غير مباشر، بناءًا على ما يحملونه من رواسب تؤهلهم لذلك.

ب_ النخبة غير الحاكمة : وتتكون من أولئك الذي يمارسون السلطة السياسية، وإن كانوا يحملون رواسب النخبة الحاكمة ويتحلون بكل سماتها وخصائصها.

2- شريحة دنيا : تستوعب الكثرة الغالبة من أفراد المجتمع الذين لا يملكون مواهب وملكات أعضاء الشريحة العليا، فيشكلون في مجملهم جماعة اللا نخبة أي أولئك الذين تعوزهم القدرة على ممارسة السلطة، ومن ثم يخضعون لسيطرة النخبة بشقيها الحاكم وغير الحاكم على السواء(الزيات.2002،ص245) ويرى " باريتو " أن هذه النخبة تسعى إلى توظيف تفوقها لممارسة السلطة والقيادة، وفي سعيها هذا يصل جزء منها إلى الحم ويسمى النخبة الحاكمة، وهم أفراد النخبة الذين يمارسون السلطة السياسية، وجزء آخر يبقى خارج السلطة وهي النخبة غير الحاكمة وهي وإن كان أفرادها لا يمارسون السلطة السياسية فإنهم يحملون رواسب النخبة الحاكمة، ومؤهلون للارتقاء إلى مطاف النخبة الحاكمة، وهذا ما يحدث بالفعل من خلال ما أسماه" باريتو " بدورة النخبة(COENEN.2004,p22) فالجماعة الحاكمة تصل إلى الحكم من خلال تفوقها في استخدام قدرات الرواسب عندها، ولكنها تفقد تدريجيا قدرتها على استخدام الرواسب التي تملكها والتي أوصلتها إلى الحكم، في هذا الوقت تكون الجماعة الواقعة خارج نطاق السلطة والتي تملك رواسب مغايرة تكون ساعية لتقوية الرواسب التي تملكها، بحيث تأخذ زمام الأمور من الجماعة الآيلة للسقوط تلك التي ما لبثت أن تترك لها السلطة، فتبدأ في العمل من خارج السلطة للحصول على مواقعها من جديد، وهكذا فإن الحكم يتداول بين الجماعتين باستمرار في دورة بل في دورات النخبة(زايد.2007،ص64) وليست النخبة في نظر "باريتو" منفتحة تماما ولا منغلقة تماما فتسعى الطبقات الحاكمة (القائدة) للبقاء في السلطة وتستخدم الحيلة عندما لا تملك القوة من بعد غير أنها تخضع لضغط الجماهير فلا بد لها أن تتجدد بلا انقطاع برفد آت من الطبقات الدنيا فالحركية الاجتماعية تظل دواء ضد الثورات(توشار .2010،ص1057)

والإجابة عن هذه التساؤلات المرتبطة بتشكل النخبة وبروزها، تبين لنا أولا أن الجماهير لا يمكن لها أن تكون المسؤولة عن ذلك كله، بل إنها الاقلية أو النخبة المختارة من تتولى هذه المهام ؛ فنظرية النخبة تستندُ على فرضية أساسية مفادها؛ أن جميع النظم السياسية سواء كانت صغيرة أو كبيرة، تقليدية أو حديثة، تنقسم غلى فئتين هم الحكام (الاقلية) والمحكومين(الاغلبية) ورغم أن فكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة لها صفات وخصائص وميزات معينة يمكن إرجاعها إلى المفكرين والفلاسفة القدامى، إلا أن الكتابات السوسيولوجية الحديثة في دراسة موضوع النخبة حاولت التركيز على الصفة العلمية والمنهجية في بناء نموذجها النظري، وذلك من خلال تحليل الخصائص النفسية والاجتماعية والتنظيمية لأولئك الذي يمارسون تأثيرا سياسيًا كبيرًا في المجتمع، ومعرفة تكوينهم واستعداداتهم النفسية والسلوكية وخلفياتهم الاجتماعية واتجاهاتهم الايديولوجية وأهدافهم السياسية ومدى قدرتهم على النجاح في قيادة مجتمعاتهم لإحداث التغيير.

الديمقراطية و دوران النخبة :

قبل أن نخوض في الحديث عن اشكالية دوران النخبة، لا بد وأن نشير الى قضية تبدو مهمة والتي مفادها أن الحديث عن نظرية النخبة جاء كرد فعل مباشر على ما كانت تثيره الديمقراطية الليبيرالية من قضايا من جهة ،والاشتراكية الماركسية من جهة أخرى؛ فبداية التنظير للنخبة على يد " باريتو وموسكا " كانت بطرح مفهوم النخبة السياسية كمصطلح أساسي في علم اجتماع جديد، فأصبح بذلك هذا المفهوم قسمًا من مبدأ سياسي

مناهضا أو منتقدًا للديمقراطية الحديثة وأشد مناهضة للاشتراكية الماركسية وبذلك لم تكن نظرية النخبة عند " باريتو وموسكا " معارضة للفكرة العامة للديمقراطية فحسب، ولكن الخصم الرئيسي والأساسي لهذه النظرية كان في الواقع الاشتراكية الماركسية بشكل خاص؛ أما التعارض الثاني فيتعلق بإقرار تكافؤ العوامل المفسرة للمجتمع، فقد نازع أصحاب نظرية النخبة المكانة المتميزة التي خصصها " ماركس " للعامل الاقتصادي كعامل مفسر للمجتمعات الرأسمالية وأكدوا من جهتهم على فكرة التفاوت الطبيعي بين الأفراد، الذي يكون عاملا حاسما أيضا في تفسير بنية المجتمع الرأسمالي .

يقول " باريتو " في كتاب " محاضرات في الاقتصاد السياسي " : " يبدو أن التفاوت في توزيع المداخيل يعتمد كثيرا على طبيعة الأفراد أكثر من اعتماده على التنظيم الاقتصادي للمجتمع، فقد يكون للتحولات الجذرية لهذا التنظيم تأثير ضئيل لكي يعدل قانون توزيع المداخيل على أفراده(شوميلية و كوزرافييه.2005،ص93) إن نظرية النخبة ظهرت كرد فعل لنظرية " ماركس" عن الطبقة الحاكمة، وهذا من أجل البحث على أساس جديد لمصدر التحكم السياسي في المجتمع، والذي يرده "ماركس" إلى الظروف الاقتصادية وعلاقتها بالبنية السياسية في المجتمع الرأسمالي؛ فالطبقة الحاكمة عند "ماركس " تستند إلى أساس اقتصادي يمكنها من التحكم في مصادر القوة السياسية في المجتمع، فضلا عن التحكم في المصادر الإيديولوجية والثقافية والقانونية التي تمكنها من تجديد المجتمع الرأسمالي بشكل مستمر؛ وهذا التفسير في نظر " ماركس " يمثل تفسيرًا علميًا للمجتمع وبناءه السياسي، وذلك لأنه يوضح الأسس الموضوعية التي يقوم عيها التحكم السياسي والاجتماعي في المجتمع الرأسمالي في حين يعتبر أصحاب نظرية النخبة نظريتهم كرد فعل للنظرية الماركسية لسببين هما: السبب الأول ؛ إن نظرية النخبة حاولت أن تبحث عن أساس غير اقتصادي للتحكم السياسي، وبذلك تكون قد حاولت أن تقدم بديلا للتحليل الماركسي الذي يؤكد على أهمية الجوانب الاقتصادية في تحليل التحكم السياسي في تحليل نظم الدولة؛ أما السبب الثاني فيتمثل في أن منظري النخبة الأوائل اعتبروا أن النظرية الماركسية نظرية غير علمية وهي ضرب من الإيديولوجية. وفي المقابل اعتقد النخبويين أنهم يقدمون نظرية علمية عن طبيعة المجتمع وبناءه السياسي وأنهم يساهمون في تكوين علم سياسي موضوعي ومحايد بعيدًا عن أي تطمينات أخلاقية (زايد.2007 ،ص61)

حيث يقول " موسكا " أن الاشتراكية لا يمكن أن يوضع لها حد في العالم الذي نعيش فيه، إلا إذا نجح علم سياسي واقعي في إزالة الطرق الميتافيزيقية والتفاؤلية السائدة في مجال الدراسات الاجتماعية(بوتومور.1988،ص13).

إن الإحاطة بكل أبعاد ممارسة الحكم والتأثير على القرارات التي تصنع مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان، يتطلب استحضار كوكبة من المفاهيم العلمية مثل مفهوم القوة والنفوذ، فضلا عن مفاهيم أخرى لعل أبرزها مفهوم النخبة ؛ هذا المفهوم الذي اكتسب أهمية خاصة في الدراسات السياسية فأصبح مفهوما محوريا لا يمكن الحديث عن بناء القوة أو التحكم السياسي، أو إصدار القرارات السياسية بدونه

(زمام.2007،ص203) ولعله من ابرز المفاهيم المتداولة في الأوساط المجتمعية والإعلامية المرتبطة بالمسألة السياسية المتعلقة بممارسة السلطة، وأساليب الوصول إليها هو مفهوم الديمقراطية، الذي ارتبط معناه في الأدبيات السوسيولوجية والسياسية بحكم الأغلبية، أو حكم الشعب ؛ وتعرف الديمقراطية بأنها " أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية ؛ تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني وحق المشاركة في السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولى المناصب السياسية(قيرة.2002،ص33) إلا أن وجهة النظر الأساسية التي تضمنتها أعمال أصحاب نظرية النخبة الكلاسيكيين من أمثال:" موسكا و وباريتو " لم تكن كلها متوافقة تماما مع فكرة الديمقراطية بل كانت مناهضة لها حيث كانت تعمل على القضاء على أسطورة الديمقراطية ؛ بمعنى أن حكم الأغلبية مسألة لا يمكن أن تتحقق، فأي شكل من أشكال الحكومات ينبغي أن يضم نخبة حاكمة قليلة العدد، وباستطاعتنا أن نعثر على شواهد تاريخية تؤيد هذه الحقيقة (محمدعلي.1996،ص98) حيث يرى "باريتو " انه لا توجد ديمقراطية حقيقية فهي مجرد خيال، فلم يعرف التاريخ باستثناء _ الديمقراطية الأثنية _ حالة كانت فيها الجماهير تحكم نفسها بنفسها بل كان دورها دائما هامشيا نظرا لعدم تنظيمها وتضارب المصالح بين أفرادها، وتباين المعتقدات والميول والأصول الطبقية، فالأغلبية لا تشكل عالما سياسيا قائما بذاته (ابراش.1996،ص154) بيد أن عددا غير قليل من مفكري علم الاجتماع المعاصر ينظر إلى الأنظمة السياسية على أنها تحكم من قبل أقلية (OLIGARCHIE) سواء تعلق الأمر بأسلوب انتقاء الحكام أو تعلق بإطار سيرها نظريا كان ذلك أم عمليا، وبناء عليه فليس هناك اختلاف واسع ما بين الأنظمة الديمقراطية وتلك التي يطلق عليها أنظمة استبدادية أو فردية، إن الأفكار والمبادئ تتميز حقا رغم أن هذا لا ينفي وجود أقلية تحكم، وفي سياق مماثل ينتقد " شومبيتر" في كتابه (الرأسمالية والديمقراطية) المذهب التقليدي للديمقراطية بما يتضمنه هذا المذهب من مفاهيم كالخير العام وإرادة الأمة وغيرها و اعتبارها مجرد خرافات ؛ فالشعب في نظره اعجز من أن يتمكن من حكم نفسه بنفسه، فالمواطن العادي في نظره يتسم بالقصور واللامبالاة أمام الأمور السياسية، وعليه يطالب " شومبيتر" بتحويل مفهوم الديمقراطية من (حكم الشعب) إلى (حكم معتمد من الشعب) أو (حكم لصالح الشعب) فالديمقراطية الحقيقية هي التي تفسح المجال للأفراد الأكثر قدرة و الأكثر نبوغا على ممارسة الشأن السياسي، وان أقصى ما يطمح إليه المواطن العادي هو ممارسة حقه في قبول أو رفض من سيحكمه من خلال العملية الانتخابية؛ فيقدم بذلك " شومبيتر" تعريفا دقيقا للديمقراطية حيث يصفها " بأنها ذلك الترتيب النظامي الذي يستهدف الوصول إلى قرارات سياسية ويكتسب من خلالها الأفراد القوة على اتخاذ القرار في إطار صراع تنافسي من اجل أصوات الناس (محمدعلي.1996،ص99) وفي نفس الاتجاه يذهب " جيوفاني سار توري " في مؤلفه (نظرية الديمقراطية) إلى انتقاد المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية، التي تضخم مفهوم دور الشعب في الممارسة السياسية ؛ حيث يرى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الديكتاتورية أو الارستقراطية بل من تدخل الشعب في عمل

النخبة السياسية، وعرقلة قيامها بحقها الطبيعي في الحكم، وهو يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النخبة الحاكمة مادامت تتوفر على عناصر الامتياز والتفوق الذي يعترف لها به الجميع، ويذهب " سارتوري " إلى حد القول أن حق النخبة في الحكم لابد وان يصان سواء في مجتمع ديمقراطي أو غير ديمقراطي ؛ ويتعامل " سار توري " مع مفهوم الديمقراطية بنفس الشكل الذي تعامل به "أفلاطون " حيث يرى أن دور النخبة في المجتمع يجب أن يكون كبح جماح الأغلبية ؛ حتى لا تسود الغوغائية التي تطيح بالاستقرار السياسي، فهو لا يرى أي تعارض لحكم النخبة مع الديمقراطية في حين يذهب مجموعة من المنظرين إلى التأكيد على إمكانية التعايش بين الديمقراطية وحكم النخبة، مع إعطاء مفهوم جديد للديمقراطية ؛ حيث يرى هؤلاء أن الديمقراطية المباشرة التي تعني حكم (الشعب بواسطة الشعب وللشعب) أمر مستحيل، بل أعطوا مفهوما حديثا للديمقراطية، بأنها نظام سياسي تنافس فيه الأحزاب السياسية على أصوات الجماهير، وتتسم بالتعددية وهو الأمر الذي يسمح للنخب بان تتكون بحرية، وتنشئ منافسة منظمة بين النخب على مراكز السلطة(ابراش.1996،ص155)فالديمقراطية في نظره هي عملية اتخاذ قرارات يستجيب فيها القادة لتفضيلات المحكومين، و يعتبر "مانهايم " من أنصار هذا التوجه التوفيقي، حيث يرى أن سيطرة نخبة أو نخب على التكوين السياسي لا يعني انتفاء وجود الديمقراطية ؛ لان الديمقراطية لا تعني بالضرورة أن يشارك الأفراد جميعا في إدارة الدولة، بل يكفي أن يعبر المواطن عن رأيه من وقت لآخر، إن الديمقراطية لا تتعارض مع النخبة مادامت الأولى تفسح المجال للاختيار على أساس الجدارة ؛ ويلخص" شومبيتر" رؤيته للديمقراطية بأنها تنظيم تأسيسي القصد منه التوصل إلى قرارات سياسية حيث يحرز الإفراد من خلاله سلطة التقرير بواسطة التنافس أو الصراع من اجل الظفر بصوت الشعب ،ولنجاح الطريقة الديمقراطية يقترح " شومبيتر " الشروط التالية :

1- أن تكون المادة الإنسانية السياسية (أفراد النخبة السياسية) من نوع رفيع بما فيه الكفاية.
2- ألا يوسع المجال السياسي أكثر مما ينبغي .
3- أن تكون الحكومة قادرة على تقديم خدمات بيروقراطية جيدة .
4- أن تكون هناك سيطرة ديمقراطية على النفس، بمعنى أن تتحمل النخب (السياسية) المتنافسة حكم الواحدة منها للأخرى، وعليها أن تقاوم كل دعوات الاحتيال (الانقلاب) وعندما يقوم المنتخبون باختيارهم عليهم الامتناع عن التدخل الملّح في أعمال ممثليهم السياسية (بوتومور.1988،ص132)

لقد شدد" مانهايم" على أهمية الاختيار على أساس الجدارة ، وعلى المسافة التي قصرت ما بين النخب والجماهير وذلك بإمكانية نشوء قابلية للتعايش بين حكم النخبة والحكومة الديمقراطية حيث يقول : " إننا نفترض كأمر بديهي، أن الديمقراطية تتميز لا بانعدام كل طبقات النخبة فحسب بل بنمط جديد من الاختيار النخبوي، وبتفسير ذاتي جديد للنخبة ... والذي يتغير أكثر من أي أمر أخر أثناء السير إلى الديمقراطية وهو ما نعني به المسافة بين النخبة وبين صفوف الأفراد، إن النخبة الديمقراطية ذات أساس جماهيري، لذلك

فهي تعني للجماهير دائما شيئا ما؛ وفي نفس السياق يضع " ريمون آرون " ثلاثة شروط لنجاح الديمقراطية المعاصرة :

– فرض سلطة حكومية قادرة على إنهاء الخصومات بين الفئات وفرض القرارات الضرورية في مصلحة المجتمع المشتركة .

– إدارة اقتصادية ذات كفاءة تحافظ على التحرك وتحي الدوافع المحركة.

– تحديد وحصر تأثير الأفراد والفئات التي تريد تغير إطار المجتمع كله.

أما بالنسبة " لاستروغورسكي " فيقول في كتابه (الديمقراطية والأحزاب السياسية) إن الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها الجماهير في ديمقراطية ما، لا تقوم على حكمها لهذه الديمقراطية ؛ بل الأرجح أنها لن تكون قادرة على ذلك إطلاقا ... فسواء كنا حيال ديمقراطية أو ثيوقراطية فان الحكم لن يكون إلا من قبل أقلية ضئيلة العدد تتولاه، فالميزة الطبيعية التي تختص بها السلطة مهما كان نوعها هي مركزيتها ؛ شانها في ذلك شان قانون الجاذبية في النسق المجتمعي، لكن ومع ذلك فانه من الواجب الوقوف في وجه الأقلية الحاكمة، فوظيفة الجماهير في ديمقراطية ما لا تقوم على تولى الحكم بل على تخويف الحكومات (تورين.1995،ص128)

أما " لارى ديمون " فيلخص مبادئ الديمقراطية فيما يلي:

– وجود منافسة واسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة(النخب السياسية) للوصول الى المناصب الحكومية في فترات منتظمة دون اللجوء للقوة .

– درجة واسعة من المشاركة السياسية في اختيار الحكام والبرامج السياسية عبر انتخابات نزيهة لا تقصي أية مجموعة اجتماعية .

– مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية، كحرية التعبير ،وحرية الصحافة حرية تشكيل منظمات (جمعيات) والانتماء إليها ضمان لنزاهة المنافسة والمشاركة السياسية .

في حين يركز "روبرت دال " على الطابع المؤسساتي للديمقراطية حيث يؤكد على :

– انتخابات حرة وعادلة ودورية لتبوء المناصب السياسية والاضطلاع بوظيفة تمثيل (النخب السياسية)

– حرية التعبير وإيجاد مصادر بديلة ومستقلة لإبداء الرأي .

– الحق في التنظيم المستقل عن الحكومة للنشاط في الميادين المختلفة بما في ذلك إنشاء الأحزاب السياسية.

– إقرار مبدأ المواطنة الشاملة الذي لا يقصي أي شخص بالغ وخاضع للقوانين من حقه في المساهمة في إرساء دعائم المؤسسات الديمقراطية (روبرت.2001،ص106)

خاتمة :

ان محاول قراءتنا للمفاهيم والابعاد المرتبطة بالنخبة و الديمقراطية تبقى قاصرة عن الالمام بجميع اوجه العلاقة المفسرة للعملية السياسية في المجتمع ، والاجابة على اشكالية امتلاك السلطة وممارسة الحكم ، دلك

لارتباط مسار الوصول للسلطة بمسارات سوسيولوجية وسياسية وايديولوجية متفاعلة وخاضعة بدورها لمتغيرات وعوامل عديدة متداخلة ؛ كما برز في سياق استعراضنا لبعض من الاطروحات المفسرة لأليات الوصول الى الحكم وممارسة السلطة، مما يؤجل الإجابة بشكل حاسم على سؤال النخبة والديمقراطية على صعيد تداعياته السوسيولوجية والسياسية في المجتمع ، لكنه يؤكد في نفس الوقت على التعارض الحاصل على صعيد المفاهيم النظرية على الاقل.

قائمة المراجع :

- أبراش، إبراهيم .(1998). علم الاجتماع السياسي. عمان: دار الشروق.
- بدر الدين، أكرام .(1991). النخبة السياسية دارسة نظرية ومنهجية.مجلة الفكر العربي، العدد 66.
- بن منظور، جمال الدي.(1996). لسان العرب. المجلد الأول. لبنان: دار الحداثة.
- بوتومور، توم.(1988). النخبة والمجتمع (ترجمة جحا جورج) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- تما تشيف، نيكولا.(1983).نظرية علم الاجتماع.الطبعة8.مصر: دار المعارف.
- تورين، ألان.(1995). ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟ (ترجمة قبيسي حسن).بيروت: دار الساقي.
- توشار، جون .(2010). تاريخ الأفكار السياسية (الدراوشة ناجي).دمشق : دار التكوين.
- دال، ربوبرت .(2001).عن الديمقراطية.(ترجمة الجمل احمد أمين).القاهرة : منشورات ميريت.
- دوران،جان بيار؛ وفايب روبير؛(2019).علم الاجتماع المعاصر (ترجمة طواهري ميلود).الجزائر: منشورات دار النديم.
- زايد، أحمد.(2007). مقدمة في علم الاجتماع السياسي .القاهرة : نهضة مصر .
- زمام، نور الدين .(2007).القوى السياسية والتنمية دراسة في علم اجتماع السياسي.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- الزيات، السيد عبد الحليم.(2002). التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي. الجزء الثاني. البنية والأهداف. القاهرة : دار المعرفة الجامعية.
- السويدي، محمد.(1999). علم الاجتماع السياسي مبادئه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الشريفي، نداء صادق.(2010). اصول علم الاجتماع السياسي.عمان: دار جهينة.
- شوميلية، روبير ؛و كوزرافييه جاندرو؛(2005). مدخل إلى علم الاجتماع السياسي ترجمة الغزال إسماعيل). لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- قيرة ، إسماعيل.(2002). مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- مدكور، إبراهيم.(1979). معجم العلوم الاجتماعية. دمشق: الهيئة العامة للكتاب.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

HUTHER , JAQUE COENEN.(2004). sociologie des élites. paris : Armand colin .
SNUPF , JOSEPH. et HUGUES , MICHEL.(1983) dictionnaire de sociologie.paris :puf